مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:128 (من 1 إلى 8 أغسطس/آب 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

عملية السلام أمام عُطل أو تأجيل؟

- زعامة طالبان الجديدة وعملية السلام 3
- السلام في أحاديث الملا منصور 4
- استقالة "طيب آغا" وموقف مكتب قطر 5
- مستقبل مفاوضات السلام 6

تصاعد الجرائم الجنائية في أفغانستان.. عوامل وحلول

- وتيرة الجرائم المسلحة 7
- الأحداث الجنائية غير المسجلة 9
- عوامل ازدياد الجرائم الجنائية 9
- طرق الحل 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تأجيل الجولة الثانية من محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان بعد الإعلان عن وفاة الملا عمر زعيم طالبان، وبعد أن جرت الجولة الأولى من هذه المحادثات في إسلام آباد بين مندوبي طالبان والحكومة الأفغانية. واعتبرت طالبان منذ سنوات عدة مكتبها في قطر عنوانها السياسي الواحد للحوار، وقد كسب هذا المكتب برئاسة طيب آغا إنجازات كثيرة للحركة، إلا أن طيب آغا قدّم استقالته بعد إعلان وفاة الملا عمر. فإلى أين تتجه عملية السلام بتغيير الزعامة في حركة طالبان؟

من جهة أخرى تزداد يوميا وتيرة الجرائم الجنائية في البلد. ففي المدن الكبرى فقط تحدث يوميا عشرات من أحداث الجرائم، وبناءً على تحقيقات موجودة تتجه وتيرة هذه الأحداث نحو التصاعد، ولم تنل هذه الجرائم اهتماما كبيرا حتى الآن. قال قائد شرطة كابول الأربعاء الماض، إنه وخلال الأسبوعين الأخرين تم إلقاء القبض على 205 شخصا بالاتهام في 117 جريمة، مما يظهر تصاعد هذه الجرائم مقارنة مع العام الماضي. هذه أحداث وقعت في المناطق الخاضعة للقوات الأمنية، أما التي حدثت في المناطق البعيدة أو حيث لا يمكن للشرطة تسجيلها فهي أكثر بكثير.

هذه النشرة تهتم بحثا وتحليلا ومناقشة لهذين الموضوعين، وتحاول أن تأتيكم بدراسة واقعية حصيفة حول ذلك في التفصيل التالي:

عملية السلام أمام عُطل أو تأجيل؟

بعد أن فشى خبر وفاة الملا عمر زعيم حركة طالبان، ظهر القلق واسعا على مستقبل مفاوضات السلام الأفغاني بين الحكومة وحركة طالبان. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يجدر التفاؤل بمستقبل هذه المفاوضات؟

وفي الماضي أحدثت المفاوضات التمهيدية في "أورومتشي"، وبعدها في "مري"، تفاؤلا بأن تحل هذه المحادثات أزمة أفغانستان، ويتم فتح نافذة نحو السلام في البلد، ولكن عقب الإعلان عن وفاة الملا عمر، والذي حدث قبل عامين، تم تأجيل الجولة الثانية من هذه المحادثات والمقرر إجرائها في إسلام آباد إلى أمد غير معلوم. هذا وكان المسؤولون الأفغان قد صرّحوا بأن الحديث عن هدنة بين الطرفين سيكون على قائمة الحوار.

زعامة طالبان الجديدة وعملية السلام

ينبغي القول بشأن الملا أختر منصور والذي تم إعلانه زعيما لحركة طالبان، بأنه وبعد عام 2010م إذ ألقي القبض على الملا برادر أصبح الرجل الثاني في الحركة وبعبارة أخرى كان الملا منصور يدير طيلة خمس سنوات الماضية الحركة نيابة عن الملا عمر عسكريا وسياسيا.

ولو نقارن فترة خمس سنوات الأخيرة مع فترة الملا برادر في القسم التنفيذي للحركة، ندرك أن طالبان في المرحلة الأخيرة غيّرت رؤيتها كثيرا بشأن السلام والمفاوضات والعالم. فقبل ذلك أي ميلان تجاه السلام في الحركة كان يُعتبر بدعة وكفرا، ومن كان يتحدث فيها عن ضرورة المحادثات مع الحكومة الأفغانية كان يتقبل خطرا كبيرا على نفسه.

وهذه الرؤية فرضت نفسها بقوة في صف الحركة بأن الحرب في أفغانستان هي حرب من أجل تحرير أفغانستان ومن أجل الثأر من أمريكا بسبب تدخلها في أرجاء العالم الإسلامي. من جهة أخرى سببت هذه الرؤية تنازعا بين أمريكا والحركة إذ اعتبرت الأولى الثانية مجموعة متحالفة مع تنظيم القاعدة، ذات جذور متشددة ومنهج مسلح عالمي.

ويمكن أن نعتبر حرب أفغانستان إلى تلك الفترة (حربا ضد مجهول). بمعنى أن في هذه الحرب وخلافا لكل حروب تاريخ كان حركة طالبان عارية عن أي عنوان دون حضورها العسكري في الميدان.

بعد إلقاء القبض على الملا برادر ونيابة الملا أختر منصور للمرة الأولى تمركز موضع محادثات السلام مع الأجانب من أجل الوصول إلى السلام. ربما لعب إعلان انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان دورا في تغيير السياسة لدى طالبان، مما وفر فرصة للملا منصور لطرح ضرورة الحوار مع الأجانب.

ولم تواجه محادثات طيب آغا مع المسؤولين الأمريكان، والتي تحولت أخيرا إلى عنوان لحركة طالبان في قطر، مخالفة شديدة لاعتبارها حدثت بأمر من الملا محمد عمر، لأن قادة كثيرين في الحركة كانوا يخالفون هذه الخطوة ويرون أنها تضعف معنويات المقاتلين.

السلام في أحاديث الملا منصور

في كلمة ألقاها الملا منصور أثناء جلسة لأخذ البيعة، اعتبر محاولات السلام مؤامرة الأعداء وتم تفسير ذلك بمخالفته مع عملية السلام، لكن جوّا ألقيت هذه الكلمة جدير الاهتمام أيضا.

فقد شاركت في الجلسة عدد كبير من عناصر طالبان الموجودة في ميادين القتال، ولم يكن للملا منصور أن يتحدث عن السلام وأن يؤيد المفاوضات، لكن إشاراته إلى أن أي مشورة تتم في الحركة تكون حسب الشريعة

الإسلامية وإشارته إلى اللجنة السياسية في الحركة تُعتبر نوعا ما تأييدا لأسلوب آخر غير الحرب للوصول إلى الغاية.

استقالة "طيب آغا" وموقف مكتب قطر

بعد الإعلان عن وفاة الملا عمر والبيعة مع الملا منصور ظهرت أصوات مخالفة معه. لم تكن تلك الأصوات مخالفة مع عملية السلام لأن من رفعوا هذه الأصوات شاركوا فعلا في محادثات أورومتشي وإسلام آباد. لذلك يمكن القول بأن الجهة المخالفة مع الملا منصور لا تخالف عملية السلام.

وأما الخبر الذي يحمل أهمية أكبر هو استقالة طيب آغا من رئاسة مكتب الحركة السياسي في قطر. فقد كان طيب آغا من أناس مقربين للملا عمر ويمكن أن نقول إن اختياره لرئاسة هذا المكتب عام 2010م، من قبل الملا منصور كان لطمأنة الملا عمر بأن المكتب لا يقدم على ما يخالف رأي زعيم طالبان.

والآن بعث طيب آغا رسالة استقالة إلى وسائل الإعلام بيّن فيها أسباب استقالته، ومنها إخفاء وفاة الملا عمر عنه؟

وبصفته رئيسا لمكتب طالبان السياسي في السنوات الماضية كانت لطيب آغا صلات واسعة مع دول مختلفة وفي تلك اللقاءات طمأن الجميع بحياة الملا عمر. يرى طيب آغا الآن بأن ظهور خبر وفاة الملا عمر قبل عامين يُفقده وزنا وثقة كمندوب لطالبان أمام الأجانب.

يجدر القول بأنه قبل عامين انتشرت شائعة حول استقالة طيب آغا وتم نفيها. ويبدو من ذلك أنه كان يشعر بقلق عن أحكام وقرارات كان يأخذها مجلس الشورى القيادي للحركة.

وانتقد في رسالته أمرا آخر وهو اختيار زعيم طالبان الجديد في باكستان. لأنه كان يطمئن الدبلوماسيين الأجانب بحرية طالبان وقرار طالبان من باكستان، لكن أسلوب الانتخاب الأخير كان يُفقده تفسير هذا الانتخاب خارج البلد.

وجاء في رسالة استقالته، إن أي انتخاب الزعيم خارج البلد، كانت له آثار سلبية لأفغانستان. ويشير إلى انتخاب زعماء الحكومة الشيوعية، وحكومة المجاهدين في بيشاور، وأخيرا إلى انتخاب زعماء الحكومة

الحالية في مؤتمر بن، ويصل إلى نتيجة تقول إن من تم انتخابهم خارج البلد لن يكونوا زعماء ناجحون لأفغانستان.

لا يقول إنه يخالف الزعيم الجديد، ولكنه يسلك طريق عائلة الملا عمر، بعدم المبايعة لأحد والبقاء في صف طالبان.

بعد استقالة طيب آغا، أعلن عبّاس ستانيكزاي نائب مكتب قطر مع بقية أعضاء المكتب تأييدهم للملا منصور، وعلى أساس بعض التقارير تم تعيين عبّاس ستانيكزاي رئيسا للمكتب.

مستقبل مفاوضات السلام

إن محادثات سلام جرت حتى الآن بوساطة باكستانية لم تشمل مكتب قطر. ففي الماضي شارك في محادثات السلام نيابة عن حركة طالبان أناس يخالفون الآن زعامة طالبان الجديدة. لذلك ليس الخلاف على ضرورة المحادثات من عدمها موضع الخلاف على الزعامة الجديدة، ويبدو أن الملا منصور ومخالفوه متفقون على ضرورة السلام للبلد.

لكن الخلاف على من يكون خلفا للملا عمر سيطول إلى أمد. وفي حال إن تمكن مخالفو الملا منصور من الحصول على تأييد جزء من قادة طالبان الميدانيين، فإن حدوث انقسام داخل طالبان سيكون ممكنا.

لم يصرح مخالفو الملا منصور بأي اسم بديلا للملا منصور. يقال إنهم يؤكدون على خلافة ابن الملا عمر. وبما أن حركة طالبان حركة مذهبية أكثر من كونها حركة سياسية، فإن خلافة الابن للأب، من شأنها أن تثير أسئلة بشأن وراثة الحكم وجدل فقهي في أوساط الحركة أكثر من نقاش سياسي.

بالنظر إلى هذه النزاعات يمكن التنبؤ بأن عملية السلام سيتم تأجيلها إلى أجل غير معلوم، لأن المشاركة في عملية السالم ستضعّف موقف الجهة المشاركة خاصة في أوساط القادة المسلحين الميدانيين.

تصاعد الجرائم الجنائية في أفغانستان.. عوامل وحلول

بناءً على تعريف المؤسسات الحكومية، يدخل جميع الأحداث الإرهابية، والقتل، والسرقات، وعمليات الخطف، والاغتصاب وبقية الجرائم، من دون أحداث ينفذها مخالفو الحكومة المسلحون، في إطار الجرائم الجنائية، والتي ازدادت في السنوات الثلاث الأخيرة.

على حد قول مصدر حكومي، تحدث يوميا قرابة 50 حادثة من الجرائم، وبناءً على قائد شرطة كابول تم إلقاء القبض على 205 شخصا للاتهام بالضلوع في 117 حادثة خلال الأسبوعين الأخرين.

بالنظر إلى خلفية الجرائم الجنائية في بضع سنوات الماضية، لماذا تزداد وتيرتها؟ وما هي العوامل الأساسية وراء ذلك؟

وتيرة الجرائم المسلحة

منذ سبع سنوات وتزداد وتيرة الجرائم الجنائية في البلد. سُجّلت عام 1387 الهجري الشمسي، 6786 حادثة، ازدادت عام 1389الهجري الشمسي، وتقلصت ما بين 1389 إلى 1390 وتيرة هذه الجرائم. وفي عام 1390 الهجري الشمسي، تصاعدت من جديد لتصل أحداثها عام 1391 الهجري الشمسي إلى 15593 حادثة. وازداد الرقم عام 1392 ووصل 27122 حادثة.

بناءً على البيان الفصلي لإدارة الإحصاء المركزي تم عام 1393 الهجري الشمسي تسجيل 15050 حادثة جنائية، وهي حصيلة ثلاثة فصول للعام ولم تُنشر حصيلة الفصل الأخير. (راجع الجدول الأول).

لو ننظر إلى أرقام الفصول الثلاثة الأولى لعام 1393 الهجري الشمسي، نجدها 15050، وهي أكبر من حصيلة الفصول الثلاثة الأولى لعام قبلها (1392 الهجري الشمسي العام المتداول في البلد)، لأن الحصيلة عام 1392 في فصوله الثلاثة الأولى وصلت 14556 حادثة جنائية.

كل الأرقام التي تم درجها في الأعلى، هي أرقام تخص الأحداث المسلحة من دون الأحداث غير المسلحة.

الجدول الأول: أرقام الجرائم الجنائية في سنوات مختلفة. (حسب العام الهجري الشمسي المتداول في أفغانستان).

العام	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393
الجرائم	6786	7164	7010	6929	15593	27122	15050*

المصدر: تقارير إدارة الإحصاء المركزي الأفغاني، للعام 1392 الهجري الشمسي، وتقارير فصلية للعام 1393.

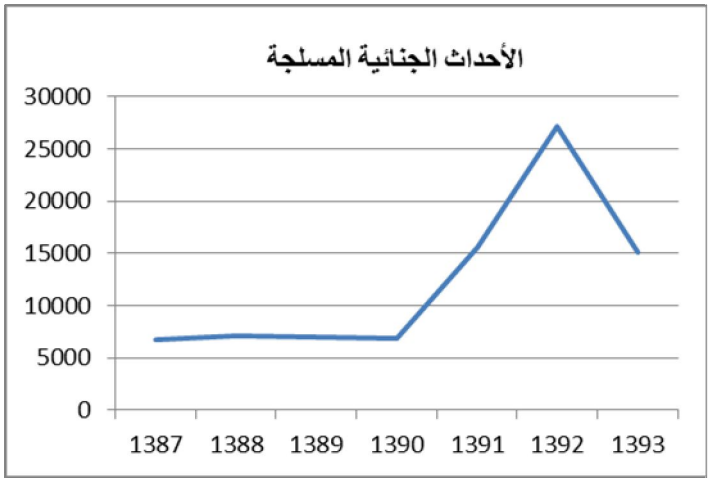

* لا تشمل هذه الأرقام، حصيلة الفصل الأخير من عام 1393 الهجري الشمسي.

الأحداث الجنائية غير المسجلة

إن الأرقام الحقيقة للجرائم الجنائية أكبر بكثير مما مضى، وذلك بالنظر إلى الفساد الإداري في مؤسسات القضاء، وعدم القبض على المجرمين أو إطلاق سراحهم، وسيطرة الحكومة الضعيفة على المناطق البعيدة، وأثر أهل الجرائم على الساسة.

بناءً على تحقيق، في كثير من الحالات ونظرا للعوامل المذكورة لم تخبر ضحايا الجرائم المؤسسات الحكومية، فمن واجه سرقة مسلحة يقول: "لم نخبر الشرطة بسبب عدم قبض المجرمين. حتى ولو نثق بإلقاء الشرطة القبض على المجرمين، فإننا لا نشكل لأنفسنا مشكلة طويلة في مؤسسات القضاء وعمليتها الطويلة".

يبدو مما مضى، بأن عدم الثقة في الشرطة، وعدم إلقاء القبض على المجرمين الأقوياء، ووقوف المافيا وأيادي سياسية خلف المجرمين، ووجود الفساد في المؤسسات العدلية والقضائية، وعدم حضور الحكومة في المناطق البعيدة عوامل لم يتم معها تسجيل كثير من الجرائم الجنائية.

عوامل ازدياد الجرائم الجنائية

ليست للجرائم الجنائية عوامل محددة قليلة، بل لكل جريمة عامل يختلف عن الأخرى، لكنه وبشكل عام يمكن أن نسرد عوامل اقتصادية واجتماعية وقضائية وسياسية لازدياد الجرائم الجنائية، وهو تاليا:

1- الفساد الإداري

يُعتبر الفساد الإداري عاملا أساسيا في ازدياد الجرائم. بناءً على تقرير منظمة النزاهة الدولية لعام 2014م، جاءت أفغانستان في الدرجة الرابعة من الفساد، وبناءً على تقرير إدارة الإحصاء الأفغاني في عام 2014م، كانت مؤسسة الشرطة والقضاء الأفغانية أكثر المؤسسات فسادا. وبما أن مؤسسة الشرطة هي الأخرى منغمسة في الفساد فإن ذلك يوفر الفرصة للمجرمين بأن يفلتوا من القانون بدفع الرشاوى وأن يستمروا في الفساد، وهو ما يظهر جليا في سوابق جرمية لدى من يتم قبضهم. كلما ظن أهل الجرائم بافلاتهم من

القانون بدفع الرشوة، كلما ازدادت الجرائم في البلد. ومن جهة أخرى سبب عدم مهنية القوات الأمنية أن لا تتمكن من وقاية هذ الأحداث بل وأن تشارك فيها أحيانا.

2- الأقوياء والساسة

إن أصحاب القوة والسياسيون يشكلون عاملا آخر لازدياد الجرائم الجنائية، وهم يدعمون المجموعات المجرمة في العاصمة والولايات من أجل أهدافهم السيئة ويدافعون عنهم أمام القانون. وبما أن بعض الساسة يدافعون عن المجرمين وعن عناصر في المافيا يصعب إلقاء القبض عليهم.

وهناك أحداث مسلحة في السنوات الماضية، حدثت في المدن الكبرى وفي المناطق الآمنة أحداث اختطاف في النهار وباستخدام السيارات المعتمة، لم يتم قبض المجرمين ولا عقابهم.

3- الهجوم الثقافي

لو ننظر إلى الأرقام الأخيرة للأحداث الجنائية نجد أن أرقام الزنا[1]، والقمار[2]، والقتل[3]، والضرب[4] نحو تصاعد مستمر. يمكن مثلا أن نذكر حادثة سرقة واغتصاب جماعية في مديرية بغمان ولاية كابول العاصمة عام 1394 الهجري الشمسي، وأحداث أخرى في ولايات مختلفة. تقف وسائل إعلام غير مراقبة، والهجوم الثقافي الأجنبي عاملا كبيرا وراء هذه الأحداث. إن محطات التلفاز التي يتم تمويلها من جهات مختلفة، تنشر مسلسلات وأفلام غير أخلاقية تخالف القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع الأفغاني ومن دون أن تكون لها رسالة إيجابية تشكل فوضى أخلاقية في البلد.

وتهاجم وسائل الإعلام هذه، بشكل مستمر على القيم الدينية وتنشر الفساد الأخلاقي والحال أن منع الأفلام الإباحية ونشر مواد إيجابية يكون عاملا كبيرا لتقليص الجرائم الجنائية.

[1] بناءً على إحصاء أفغانستان عام (١٣٩٢)، ازدادت جريمة الزنا عام 1392 مقارنة مع عام 1390، من 281 إلى 996 حادثة.

[2] بناءً على إحصاء أفغانستان عام (١٣٩٢)، ازدادت جريمة القمار عام 1392 مقارنة مع عام 1390، من 20 إلى 291 حادثة.

[3] بناءً على إحصاء أفغانستان عام (١٣٩٢)، ازدادت جريمة القتل عام 1392 مقارنة مع عام 1390، من 1231 إلى 2941 حادثة.

[4] بناءً على إحصاء أفغانستان عام (١٣٩٢)، ازدادت الجرائم الجنائية من عام 1390 إلى عام 1392، 4819 جريمة.

4- أسلحة ومسلحون خارج إطار القانون

وبناءً على بعض المسؤولين الأمنيين يشكل استيراد الأسلحة غير القانوني عاملا أساسيا لأحداث الإجرام في البلد، يتم بيعها هنا بسعر رخيص واستخدامها في العنف.

من جهة أخرى يلعب مسلحون غير مسؤولين وأصحاب القوى المحليون وهم على صلات مع المسؤولين الحكوميين دورا كبيرا في هذه الجرائم الجنائية. وعلى سبيل المثال حدث في بغلان تنازع مسلح بين الاثنين في حفلة زواج أسفر عن مقتل 22 شخصا، وكانت الأسلحة المستخدمة فردية وغير حكومية.

5- الفقر والبطالة

بشكل عام يُعتبر الفقر والبطالة عاملا أساسيا آخر لبعض الجرائم وخاصة السرقة المسلحة. ويرى كثير من المحللين وأصحاب الرأي علاقة وطيدة بين الجرائم والبطالة، فكلما ازدادت البطالة يكون الحصول على الفلوس صعبا قانونيا، فتزداد المحاولات للحصول على المال بطريقة غير قانونية وإجرامية.

فقد ازدادت البطالة في البلد بشكل واسع وكبير، مما أدّى إلى ازدياد السرقة، والاختطاف، والاختلاس وبقية الجرائم الجنائية في أرجاء البلد. إضافة إلى ذلك هناك علاقة قريبة بين العنف العائلي والأزمة الاقتصادية.

طرق الحل

أما عن كيفية وقاية هذه الأحداث الإجرامية، وتقليص الجرائم الجنائية ينبغي الأخذ بالمقترحات الآتية:

- إحداث وتنفيذ سياسة مؤثرة في مؤسسات العدل والقضاء من أجل سد الفساد الإداري، لأن الفساد قد تفشى بشكل واسع في مؤسسات القضاء والجيش الأفغانية.
- أن تتم تقوية مؤسسات مكافحة الجرائم، وأن يتم تدريب العاملين فيها، وتُرفع رواتبهم، وذلك تقليصا لمشاركتهم في الفساد.
- أن تجري محاولات جادة لإحداث فرص عمل، لانشغال الشباب في أعمال نافعة بدلا من الضلوع في الأحداث الإجرامية بسبب البطالة والفقر.
- أن يصبح موقف المؤسسات الحكومية صارما تجاه المجرمين، كي لا يميل الآخرون نحو الجرائم.
- أن يتم جمع الأرقام للأحداث الجنائية في البلد، وأن يتم تشخيص العوامل حسب دراسة علمية حصيفة، وأن تجري محاولات جادة لإزالة هذه العوامل، لأن الأحداث الجنائية تؤثر بشكل واسع على المجتمع.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

د. وحيدالله مصلح، نائب مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 747575741 (+93) drwahidm@gmail.com

حكمت الله خلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com